الأمم المتحدة

A/C.2/77/L.6

الجمعية العامة

Distr.: Limited
10 October 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 16 (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظام المالي الدولي والتنمية

باكستان*: مشروع قرار

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها 186/55 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2000 و 181/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001 المعنونين "نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية"، وإلى قراراتها 241/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002 و 202/58 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2003 و 222/59 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 186/60 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2005 و 187/61 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 و 185/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 205/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 190/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 143/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 187/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 197/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 201/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 206/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 188/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 215/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 203/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 220/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 202/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 204/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 192/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل مع حلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008[(1)]،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[(2)] وإلى قرارها 210/56 باء المؤرخ 9 تموز/يوليه 2002 الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(3)]، وإلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(4)] وجدول أعمال القرن 21[(5)] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21[(6)] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[(7)]،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[(8)]، وإذ تنوه بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر، وإذ تشير إلى تقريره المرحلي[(9)]،

---

(1) القرار 239/63، المرفق.

(2) القرار 2/55.

(3) *تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(4) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992*، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(5) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(6) القرار دإ-2/19، المرفق.

(7) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس – 4 أيلول/سبتمبر 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 2، المرفق.

(8) القرار 303/63، المرفق.

(9) A/64/884.

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 20 إلى 22 حزيران/يونيه 2012 وإلى وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[(10)]،

وإذ تقدر أن مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عُقد في هانغدجو بالصين يومي 4 و 5 أيلول/سبتمبر 2016، بمشاركة موسعة للبلدان النامية وبمشاركة رئيس مجموعة الـ 77 كذلك، قد أقر خطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 باعتبار ذلك إسهاما قيما في تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد العالمي، وإذ تشير إلى أن مؤتمر قمة مجموعة العشرين، الذي عقد في هامبورغ، بألمانيا، يومي 7 و 8 تموز/يوليه 2017، قد أيد تحديث هامبورغ: المضي قدما بخطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ تشير أيضا إلى أن مؤتمر قمة مجموعة العشرين، الذي عقد في بوينس آيرس، يومي 30 تشرين الثاني/نوفمبر و 1 كانون الأول/ديسمبر 2018، قد أيد تحديث بوينس آيرس: المضي قدما بخطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ تشير كذلك إلى أن مؤتمر قمة مجموعة العشرين، الذي عقد في أوساكا، باليابان، يومي 28 و 29 حزيران/يونيه 2019، قد أيد تحديث أوساكا المتعلق بخطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ تشير إلى أن مؤتمر قمة مجموعة العشرين، الذي عقد افتراضيا يومي 21 و 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قد أيد تحديث الرياض المتعلق بخطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ تشير إلى أن مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عُقد في روما، في 30 و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، قد أيد تحديث روما المتعلق بخطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ تشير أيضا إلى أن مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في 15 و 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قد أيد XXX (مساحة فارغة تُملأ بنص يتوافر لاحقا)، وإذ تتطلع إلى تنفيذ هذه التحديثات وتحث في آن واحد مجموعة العشرين على الاستمرار في التواصل على نحو شفاف شامل للجميع مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة فيما تقوم به من عمل من أجل ضمان أن تكون مبادرات مجموعة العشرين مكملة أو معززة للعمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ عقد منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي الخامس والعشرين في سانت بطرسبرغ، بالاتحاد الروسي، في الفترة من 15 إلى 18 حزيران/يونيه 2022، وإذ تلاحظ أيضا مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده،

وإذ تحيط علما بمقترح الأمين العام، الوارد في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، بشأن عقد مؤتمر قمة كل سنتين بين أعضاء مجموعة العشرين وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام ورؤساء المؤسسات المالية الدولية[(11)]،

وإذ ترحب بإنشاء فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل الذي يترأسه الأمين العام ويعقد جلساتِه، وإذ تحيط علما بموجزات الفريق بشأن الأزمة الثلاثية الأبعاد،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها،

(10) القرار 288/66، المرفق.

(11) انظر A/75/982.

وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أيضا أن جائحة كوفيد-19 والأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها قد أدتا، إلى جانب الأزمات المتعددة الأخيرة، إلى تضخيم المخاطر الكامنة في النظام المالي الدولي وأبرزتا الأهمية المتزايدة للمخاطر غير الاقتصادية، بما في ذلك المخاطر المناخية، وكذلك الفرص والمخاطر المرتبطة بالرقمنة السريعة للاقتصاد، وأن النساء والشباب وعمّال القطاعات غير الرسمية والعمال من ذوي المهارات المنخفضة يعانون بدرجة أكبر من فقدان الوظائف، وأن العديد من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة اضطرت إلى إغلاق أبوابها أو أنها معرضة لخطر الإغلاق في ظل احتمالات الانتعاش الاقتصادي غير المؤكدة وظهور أشكال جديدة متحورة من فيروس كورونا، وأن معظم البلدان النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ استجابات واسعة النطاق على صعيد السياسات النقدية والمالية، وأن مخاطر الديون والقيود المفروضة على السيولة لا تزال مرتفعة بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، مما يؤدي إلى خطر حدوث انتعاش متباين وغير متكافئ،

وإذ تسلّم بالخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين، إلى جانب الترتيبات المالية والمصارف الإنمائية الإقليمية، للتصدي للأزمة من خلال زيادة السيولة العالمية وتدابير تخفيف عبء الديون في حالة أشد البلدان فقرا، وإذ تسلّم أيضاً بأن أزمة كوفيد-19 علاوة على الأزمات المتعددة الأخيرة قد كشفت الفجوات وأوجه الضعف في النظام الدولي وأكّدت أهمية تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية وضرورة العمل المشترك من أجل المساعدة على بناء اقتصاد عالمي أكثر استدامة ومرونة، وبأنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، وإذ تلاحظ أيضا أن نطاق الأزمة وطول مدتها يتطلبان بذل جهود متضافرة شاملة ومتواصلة من أجل التخفيف من آثار الجائحة على الاقتصادات وعلى الناس وضمان تحقيق انتعاش أكثر شمولا واستدامة ومرونة،

وإذ تسلّم بأن جائحة كوفيد-19 والآثار المتبقية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد أدت إلى تقويض القدرة على تحمل الدين والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية، وإذ تشدد على ضرورة الاستعداد على نحو أفضل لمواجهة مثل هذه الأزمات التي قد تحدث في المستقبل، بما في ذلك من خلال العمل بالدروس المستفادة، وتعزيز الثقة، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما يشمل الشباب وكبار السن وذوي الإعاقة، ومن خلال مواصلة تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي والإصلاحات المؤسسية الأساسية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الأثر الضار لاستمرار هشاشة الاقتصاد العالمي، وبطء وتيرة استعادة النمو العالمي والتجارة العالمية، وتزايد النزعة الحمائية والسياسات الانطوائية، وإزاء التضخم الذي بلغ أعلى

معدلاته منذ عقود، وارتفاع أسعار الفائدة، وتزايد مواطن الضعف المتعلقة بالديون، مع ما ينشأ عن ذلك من مخاطر نُظمية متزايدة تهدد الاستقرار المالي، بما في ذلك في البلدان النامية،

وإذ تعرب عن القلق أيضا إزاء التراجع المستمر في علاقات المراسلة المصرفية، مما يؤثر في القدرة على إرسال وتلقي المدفوعات الدولية، مع احتمال أن يكون لذلك عواقب على تكاليف التحويلات المالية والشمول المالي والتجارة الدولية، من بين مجالات أخرى، وبالتالي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد مقاصد الأمم المتحدة المبيَّنة في ميثاقها، بما في ذلك التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وجعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول من أجل بلوغ الغايات المشتركة، وإذ تكرر التأكيد على ضرورة تدعيم الدور القيادي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تحقيق التنمية،

وإذ تسلّم بإسهام فريق الشخصيات البارزة الأصلي والمعاد تشكيله التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ضمن سياق ركيزة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وإصلاح الأمم المتحدة، وبإسهام منظومة الأمم المتحدة في التمويل المستدام والاستثمارات المستدامة في أهداف التنمية المستدامة، وإذ تسلّم أيضا بإسهام فريق المستشارين المستقل في إطار حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل في سياق تنفيذ خطة عام 2030،

وإذ تسلّم أيضا بأن إمداد المستثمرين الدوليين بالحوافز الملائمة لاعتماد استراتيجيات استثمارية أطول أمدا يمكن أن يدعم تحقيق التنمية المستدامة ويحتمل أن يحد من تقلبات أسواق رأس المال،

وإذ تشدد على ضرورة أن يكون النظام المالي الدولي داعما للنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمطرد وللتنمية المستدامة وإيجاد فرص العمل، وأن يعزز الشمول المالي، وأن يدعم الجهود المبذولة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، والجوع، خاصة في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت نفسه بتنسيق العمل على حشد التمويل اللازم للتنمية من جميع المصادر،

وإذ تحيط علما بعمل الأمم المتحدة في مجال القدرة على تحمل الديون الخارجية والتنمية،

وإذ تسلّم بأهمية زيادة التعاون الدولي في مجال الضرائب، وإذ ترحب في هذا الصدد بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وبدعم السلطات الضريبية في البلدان النامية من خلال مبادرة أديس أبابا الضريبية، بما يسهم في تعبئة الموارد الوطنية تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة وفي الحد من التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب من دفع الضريبة،

وإذ تسلّم أيضا بضرورة الحد من الاعتماد الآلي على تقييمات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بما في ذلك الاعتماد عليها في اللوائح التنظيمية، وتعزيز زيادة المنافسة فضلا عن التدابير الرامية إلى تفادي حدوث تضارب في المصالح ضمن سياق إصدار تقديرات الجدارة الائتمانية، وذلك بغية تحسين نوعية تلك التقديرات، وإذ تنوه بالجهود التي يبذلها مجلس تحقيق الاستقرار المالي وغيره من الجهات في هذا المجال، وإذ تعرب عن تأييدها لوضع متطلبات لزيادة الشفافية في معايير التقييم التي تعتمدها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وإذ تؤكد التزامها بمواصلة العمل الجاري بشأن هذه المسائل، وإذ تلاحظ مع القلق في الوقت نفسه أن التخوف من خفض الجدارة الائتمانية قد أثنى بلداناً عدة عن الاشتراك في مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي تنفذها مجموعة العشرين مع نادي باريس رغم أنها مؤهلة للانضمام إليها،

وإذ تقر بتنفيذ إصلاحات نظام الحصص والإصلاحات الإدارية لعام 2016 في صندوق النقد الدولي واتفاق عام 2018 بشأن إصلاحات ملكية الأسهم في مجموعة البنك الدولي، بما يشمل زيادة عامة في رأس المال وزيادة انتقائية في رأس المال وإطارا للاستدامة المالية، وبإنجاز مجلس محافظي الصندوق للاستعراض العام الخامس عشر لنظام الحصص في شباط/فبراير 2020، وبالجولة العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية بحزمة تمويل قيمتها 93 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وإذ تقر أيضا بأنه، في تشرين الأول/أكتوبر 2016، أصبح الرينمينبي الصيني رسميا العملة الخامسة في سلة حقوق السحب الخاصة عملا بالقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي للصندوق في تشرين الثاني/نوفمبر 2015،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[12]؛

2 - ***تقر*** بضرورة مواصلة الجهود وتكثيفها لتعزيز التماسك والاتساق في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، وتكرر التأكيد على أهمية كفالة أن تكون هذه النظم منفتحة ومنصفة وشاملة للجميع لكي تكمل الجهود الوطنية المبذولة لضمان التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق نمو اقتصادي قوي ومطرد ومتوازن وشامل للجميع ومنصف، وأن يتمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء، بحقوق متساوية في الموارد الاقتصادية والخدمات المالية المناسبة، وأهمية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتشجع المؤسسات المالية الدولية على مواءمة برامجها وسياساتها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030[13] وفقا لولاياتها؛

3 - ***تلاحظ*** أن الأمم المتحدة توفّر، بفضل النطاق العالمي للعضوية فيها والشرعية العالمية التي تحظى بها، منتدى رئيسيا فريدا لمناقشة المسائل الاقتصادية الدولية وتأثيرها في التنمية، وتؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تتبوأ مكانة تهيئها للمشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين وتعزيز فعالية أداء النظام والهيكل الماليين الدوليين، مع التسليم بأن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية يكمل بعضها بعضا، مما يجعل تنسيق أعمالها أمرا بالغ الأهمية؛

4 - ***تقر*** بالجهود المهمة المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات التي طرحتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وجائحة كوفيد-19 والأزمات المتعددة الأخيرة، وتقر أيضا بضرورة بذل مزيد من الجهود للنهوض بالانتعاش الاقتصادي، وإدارة آثار التقلبات في الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية على الصعيد العالمي، ولا سيما الضغوط المتزايدة الناجمة عن التضخم وأسعار الصرف، ومعالجة معدلات البطالة المرتفعة والمديونية المتصاعدة في الكثير من البلدان والضغوط المالية الواسعة النطاق، وتعزيز القطاع المصرفي بطرق منها زيادة شفافيته وخضوعه للمساءلة، ومعالجة جوانب الهشاشة وأوجه الاختلال النظمية، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، ومواصلة تنسيق السياسات المالية والاقتصادية على الصعيد الدولي وتعزيز هذا التنسيق؛

5 - ***تسلّم*** بضرورة أن تتجاوز المساعي الرامية إلى التغلب على الأزمة مجرد التخفيف على المدى القصير، ***وتقر*** بالحاجة إلى مواصلة العمل لدعم البلدان النامية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، التي هي أشد احتياجا، وذلك على أساس شامل للجميع، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، وفقا لولاية كل منها،

(12) A/77/224.

(13) القرار 1/70.

ومن خلال التدفقات الإيجابية الصافية من المؤسسات المالية الدولية إلى البلدان النامية، والتمويل الميسر الكافي بوسائل منها تعزيز إمكانية الحصول بشروط ميسرة على القروض الطويلة الأجل وعلى المساعدة الإنمائية مع العمل في الوقت نفسه على تعبئة موارد إضافية تحفيزية من القطاع الخاص ومساعدة البلدان النامية على معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون في الأجل القريب وعلى اكتساب القدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل، وتلاحظ الاستجابة المتعددة الأطراف للجائحة، بما في ذلك مبادرة مجموعة العشرين ونادي باريس بشأن تعليق سداد خدمة الدين، غير أن القلق لا يزال يساورها لعدم مشاركة الدائنين من القطاع الخاص، وتقر بالتنفيذ الجاري للإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، وتؤكد أهمية تكثيف الجهود من أجل تحسين وتنفيذ الإطار المشترك بشكلٍ حسن التوقيت ومنظّم ومنسّق، مع الإشارة إلى ضرورة أن تبدي وكالات تقدير الجدارة الائتمانية مزيدا من التعاون بهذا الشأن، *وترحب* بالمبادرات القائمة في مجال دعم السيولة للبلدان التي تعاني من قيود في السيولة، مثل مبادرة الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون التابع لصندوق النقد الدولي؛

6 - ***تسلّم*** بدور حقوق السحب الخاصة باعتبارها أصلا من أصول الاحتياطيات الدولية، وتقر بأن مخصصات حقوق السحب الخاصة ساعدت على استكمال الاحتياطيات الدولية في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فساهمت بذلك في تحقيق استقرار النظام المالي الدولي وقدرة الاقتصاد العالمي على تحمل الأزمات، وتعرب عن دعمها لمواصلة بحث الاستخدام الأعم لحقوق السحب الخاصة كوسيلة لتعزيز صلابة النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ما يتصل بالدور الذي يمكن أن تؤديه في نظام الاحتياطيات الدولية؛

7 - ***ترحب*** بتخصيص صندوق النقد الدولي حقوق سحب خاصة بمبلغ يعادل 650 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في 23 آب/أغسطس 2021 وذلك من أجل تلبية الحاجة العالمية الطويلة الأجل إلى استكمال الأصول الاحتياطية، وترحب بالتعهدات البالغة قيمتها 73 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة المتأتية من التوجيه الطوعي لحقوق السحب الخاصة أو عن طريق مساهمات معادِلة، وتدعو إلى تخصيص إضافي لحقوق السحب الخاصة من جانب صندوق النقد الدولي، وتدعو إلى مزيد من التعهدات من جانب جميع البلدان التي لديها الاستعداد والقدرة على تقديم مثل هذه التعهدات وذلك بغية تحقيق الطموح العالمي بتقديم تبرعات بما إجماليه 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى أشد البلدان احتياجا،بما يتسق مع القوانين واللوائح الوطنية، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها لصندوق النقد الدولي فيما يبذله من جهود لإيجاد خيارات عملية أخرى في مجال توجيه حقوق السحب الخاصة بشكل طوعي إلى البلدان الأكثر احتياجا، مثل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والصندوق الاستئماني الجديد للصلابة والاستدامة التابعين له، وذلك بغية تزويد البلدان النامية بتمويل طويل الأجل وميسور التكلفة يتيح لها الاحتفاظ بقدرتها على تحمل الديون الخارجية، وتشجع أعضاء صندوق النقد الدولي في الوقت ذاته على بحث إمكانية إصدار حقوق سحب خاصة مربوطة؛

8 - ***تؤكد*** الحاجة إلى زيادة في التمويل المقدم بشروط ميسِّرة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وإلى إصلاح النظام المالي العالمي بما يشمل وجوباً وضعَ معايير للإقراض لا تقتصر على الناتج المحلي الإجمالي بل ترسم صورةً حقيقية لأوجه الضعف التي تعاني منها البلدان النامية؛

9 - ***تؤكد أيضا*** الأهمية الحاسمة لوجود بيئة اقتصادية عالمية مستقرة وشاملة للجميع تكون مواتية للنهوض بالتنمية المستدامة ولتمويل التنمية على نحو موثوق به وفعال وتنفيذ خطة عام 2030، بما يتيح تعبئة الموارد العامة والخاصة علاوة على الموارد المحلية والدولية؛

10 - ***تشير*** إلى ضرورة إجراء مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية، وتؤكد من جديد أن أي مقياس من هذا القبيل لن يقلل من أهمية الالتزامات المعلنة بالفعل؛

11 - ***تكرر التأكيد*** أن على المدينين والدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، العمل معا بطريقة شفافة لمنع حدوث حالات فقدان القدرة على تحمل الديون وإيجاد حلول لها، وأن الحفاظ على مستويات من الدين يمكن تحملها مسؤوليةٌ منوطة بالبلدان المقترِضة، وإن كانت تسلم بأن على الجهات المقرضة أيضا مسؤولية تقديم القروض بطريقة لا تقوض قدرة بلد بعينه على تحمل الدين، وتحيط علما في هذا الصدد بمبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، وتدرك المتطلبات المنطبقة لسياسة صندوق النقد الدولي المتعلقة بحدود الديون و/أو سياسة البنك الدولي المتعلقة بالاقتراض بشروط غير ميسرة، والضمانات التي تأخذ بها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في نظامها الإحصائي من أجل تعزيز قدرة البلدان المستفيدة من الديون على تحملها، وتعقد العزم على العمل من أجل الوصول إلى توافق عالمي في الآراء بشأن مبادئ توجيهية تحدد مسؤوليات المدينين والدائنين في سياق اقتراض الجهات ذات السيادة وإقراضها، بالاستناد إلى المبادرات القائمة؛

12 - ***تدعو*** في هذا الصدد رئيس الجمعية العامة والأمين العام إلى أن يوليا الاعتبار المناسب للدور المحوري الذي يؤديه الحفاظ على الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي للبلدان النامية وتيسير ذلك الاستقرار، بما في ذلك القدرة على تحمل الديون، وتقديم الدعم اللازم لتهيئة بيئة اقتصادية ومالية وتنظيمية محلية ودولية مواتية ومناسبة لوسائل تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك الشمول المالي، وتدعو في هذا الصدد جميع الجهات المؤسسية الرئيسية المعنية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى دعم هذه الجهود، وفقا لولاية كل منها؛

13 - ***تشجع*** في هذا الصدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن ينظر، خلال منتداه السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية، في تخصيص مناقشة وتحليل للمسائل والتحديات النظمية، آخذا في اعتباره الأدوار التي تضطلع بها المؤسسات المالية الدولية، ومن بينها صندوق النقد الدولي، ودور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كل وفقا لولايته، وعملا بالقرارات ذات الصلة بهذه المسألة، بما في ذلك قرار الجمعية 313/69 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وولاية المنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية المبينة فيه؛

14 - ***تقرر*** أن تعزز تماسك واتساق المؤسسات والبرامج المتعددة الأطراف في مجال السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإنمائية وفي مجال البيئة، وأن تزيد من التعاون بين المؤسسات الدولية الرئيسية، مع احترام الولايات والهياكل الإدارية، وتلتزم بزيادة الاستفادة من المنتديات التي تتيحها الأمم المتحدة لتعزيز الاتساق العالمي الشامل والالتزامات الدولية في مجال التنمية المستدامة، مستندة في ذلك إلى رؤية توافق آراء مونتيري، بغية دعم تنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة عام 2030؛

15 - ***تشـــير*** إلى وجوب أن تتاح للبلدان، وفقا لاحتياجاتها وظروفها المحددة، المرونة اللازمة لتنفيذ تدابير مواجهة التقلبات الدورية ولاتخاذ إجراءات محددة الهدف ومكيّفة للتصـــدي لمختلف أنواع الصـدمات، بما فيها الأزمات الاقتصـادية والمالية، وتلاحظ أن اسـتعراض صـندوق النقد الدولي لتصـميم البرامج وشـروطها الذي أجري في عام 2018 بيّن أن عدد الشـروط الهيكلية المدرجة في برامج الصـندوق قد زاد مع مرور الوقت، وتدعو الصندوق إلى الاستفادة من التقدم المحرز في الفترة الأخيرة لمواصلة إعطاء الأولوية للإصـلاحات وتبسـيط الشـروط لضـمان أن تكون حسـنة التوقيت ومكيّفة ومحددة الأهداف، وفقا للظروف والأولويات الوطنية، كما يكفل دعمها للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصـــادية والإنمائية، وتشـير أيضـا في الوقت نفسـه إلى ضـرورة خلو البرامج الجديدة والجاري تنفيذها من أي شـروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها؛

16 - ***تنوه***، في هذا الصـدد، باسـتراتيجية صـندوق النقد الدولي الجديدة للمشـاركة في الإنفاق الاجتماعي، وترحب باعتراف الصندوق بالآثار الضارة التي يمكن أن يخلفها الإصلاح المالي على الضعفاء، الذين يشـكل الإنفاق الاجتماعي أمرا بالغ الأهمية بالنسـبة لهم من أجل تحقيق الالتزامات الواردة في خطة عام 2030، ويشمل ذلك وضع نظم وتدابير، تتضمن حدودا دنيا، لتوفير الحماية الاجتماعية المناسبة على الصـعيد الوطني لمصـلحة الجميع، وتشـجع على زيادة التعاون بين الصـندوق والمؤسـسـات الإنمائية الدولية في تمويل الحماية الاجتماعية؛

17 - ***تدعو*** المصـــارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصـــارف الإنمائية الدولية الأخرى إلى مواصـلة توفير التمويل الإنمائي المسـتقر والطويل الأجل، بشـروطه الميسـرة وغير الميسـرة، وذلك بتعزيز المسـاهمات ورؤوس الأموال وتعبئة الموارد لصـالح البلدان النامية من مصـادر متعددة، منها مثلا أسـواق رأس المال، وتشـدد على ضـرورة أن تسـتخدم المصـارف الإنمائية مواردها وأصـولها على الوجه الأمثل وبما يتفق مع الحفاظ على سـلامتها المالية وأن تقوم بتحديث سـياسـاتها وتطويرها دعما لخطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المسـتدامة، حسـب الاقتضـاء، وتشـجع النظر في خيارات عملية لتوجيه حقوق السحب الخاصة بشكل طوعي، بما في ذلك عن طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛

18 - ***ترحب*** في هذا الصدد بالأعمال الجارية التي يضطلع بها كل من مصرف التنمية الجديد والمصـرف الآسـيوي للاسـتثمار في البنية التحتية على صـعيد الهيكل العالمي لتمويل التنمية، وتشـجع على تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك عن طريق المصـارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والمتعلقة بالعملات الاحتياطية وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛

19 - ***تشـجع***، في هذا الصـدد، المصـارف الإنمائية المتعددة الأطراف على مواصـلة المضـي قدما في تقديم مسـاعدات مرنة بشـروط ميسَّرة تدفع مقدما وبصـورة عاجلة يكون من شـأنها مسـاعدة البلدان النامية مسـاعدةً كبيرة وسـريعة على سـد ثغرات التمويل التي تواجهها في سـياق الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة، مع إيلاء الاعتبار لقدرات كل من تلك البلدان على احتواء الأزمات وتحمل عبء الديون، وتدعو المسـاهمين في المصـارف الإنمائية الإقليمية إلى كفالة توافر رأس المال الكافي لتلك المصارف حتى تكون قادرة على تلبية تلك الاحتياجات؛

20 - ***تشـجع أيضـا*** المصـارف الإنمائية المتعددة الأطراف على أن تواصـل، وفقا لولاية كل منها، التوسع في تقديم المساعدة التقنية، ونشر وإتاحة معارفها وأفضل ممارساتها، وتعزيز الأثر المضاعف لتمويلها

عن طريق حشد المزيد من الموارد من مزيد من المصادر، بسبل منها تعبئة الاستثمار الخاص، من أجل إيجاد حلول مبتكرة ومتكاملة للمشاكل الإنمائية المتعددة الأبعاد، ولا سيما في الاقتصادات النامية والناشئة؛

21 - ***تسلّم*** بضرورة أن تقوم المؤسسات المالية الدولية، حسب الاقتضاء، بتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها، بما في ذلك في سياساتها وبرامجها المتعلقة بالاقتصاد الكلي وإيجاد فرص العمل والإصلاحات الهيكلية، وفقا للأولويات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة؛

22 - ***تحث*** الجهات المانحة المتعددة الأطراف على استعراض السياسات التي تدعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل كفالة حصول النساء والفتيات، وخصوصا في المناطق الريفية والنائية، على حصة أكبر من الموارد، وعلى تنفيذ تلك السياسات، وتدعو المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية إلى القيام بذلك، كل في نطاق ولايته، وتدعو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية إلى الاتفاق على مؤشرات مشتركة لتحليل الأثر الجنساني للقروض التي تقدمها؛

23 - ***تدرك*** أهمية استمرار مد صندوق النقد الدولي بما يكفي من الموارد، وتؤيد مواصلة الإصلاح الإداري في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على حد سواء للتكيف مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتكرر التزامها بذلك؛

24 - ***تلاحظ*** عدم إحراز تقدم بشأن زيادة الحصص في إطار الاستعراض العام الخامس عشر لحصص صندوق النقد الدولي، وتشير إلى الالتزام بإعادة النظر في مدى ملاءمة الحصص ومواصلة عملية إصلاح إدارة صندوق النقد الدولي في إطار الاستعراض العام السادس عشر للحصص، بما في ذلك وضع صيغة جديدة للحصص للاسترشاد بها، بحلول 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، وإلى الالتزام بكفالة الدور الرئيس للحصص في موارد الصندوق، وأن أي تعديل في أنصبة الحصص يتوقع أن يسفر عن زيادات في أنصبة الاقتصادات الدينامية وفقا لمواقع كل منها في الاقتصاد العالمي، ويحتمل بالتالي أن تنشأ عنها زيادة في نصيب البلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية ككل، مع الحرص على إسماع صوت أكثر الأعضاء فقرا وحماية تمثيلهم، وتجدد التزامها بتوسيع وتعزيز سبل إسماع صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها، بما في ذلك البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، في عملية صنع القرارات ووضع القواعد الاقتصادية على الصعيد الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية؛

25 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على العمل معا من أجل تعزيز وتحسين نظام يتم فيه التنسيق الوثيق بين الطبقات المختلفة لشبكة الأمان المالي العالمية، وإسناد مسؤوليات واضحة إليها، وعلى النظر في تعزيز الترتيبات المالية الإقليمية لمساعدة البلدان على مواجهة الصدمات الناتجة عن الأحوال الجوية، وتعزيز قدرتها على كشف المخاطر، وإنشاء ترتيبات إقليمية جديدة حيثما تكون المؤسسات القائمة غير كافية؛

26 - ***تسلّم*** بأهمية أن تقوم المؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاياتها، بدعم الحيز السياساتي لفرادى البلدان، ولا سيما البلدان النامية، مع الحفاظ على اتساقها مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة؛

27 - ***تؤكد من جديد*** أن وضع استراتيجيات متماسكة للتنمية المستدامة تتولى فيها الدول الإمساك بزمام الأمور وتكون مدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة سيكون في صميم الجهود المبذولة، وتكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية وأنه ليس من باب المبالغة التشديدُ على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتعرب

عن احترام الحيّز السياساتي الخاص بكل بلد ودوره القيادي في تنفيذ سياسات للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ولتحقيق التنمية المستدامة، مع الحرص على مراعاة القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، وتقرّ في الوقت نفسه بضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، تشمل نظما تجارية ونقدية ومالية عالمية متسقة يدعم بعضها بعضا، وتعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتحسينها، وبالأهمية الحيوية للعمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها على الصعيد العالمي، إضافة إلى بناء القدرات، وتلتزم بالعمل على تحقيق اتّساق السياسات وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات الفاعلة، وبتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛

28 - ***تجدد التزامها*** بمضاعفة الجهود الرامية إلى الحد بدرجة كبيرة من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام 2030، سعيا إلى القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة التهرب من دفع الضريبة والفساد عن طريق تعزيز القواعد التنظيمية الوطنية وتكثيف التعاون الدولي؛

29 - ***تلاحظ*** أن التطورات السريعة في التكنولوجيا المالية الرقمية، التي زادت جائحة كوفيد-19 من تسارعها، أحدثت تحولا في مجال تقديم الخدمات المالية وأوجدت منظومة جديدة للأصول الرقمية، وتقر بأهمية رصد التطورات المحلية والعالمية بعناية واستعراضٍ وتحديث الأطر التنظيمية عند الضرورة والتعاون عبر القطاعات المختلفة وعبر الحدود لدعم البيئات التمكينية التي تراعي المخاطر على النحو الواجب، مع الاستمرار في تعزيز التنافس والابتكار في النظام المالي، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تستمر في دعم البلدان النامية من خلال تقاسم المعارف وبناء القدرات من أجل تحسين القدرة على التعامل مع الفرص والتحديات التي تطرحها التكنولوجيات المالية الرقمية الناشئة ومع التداعيات المترتبة عليها؛

30 - ***تلاحظ أيضا*** البيان الصادر في 11 تموز/يوليه 2022 عن مجلس تحقيق الاستقرار المالي بشأن التنظيم والمراقبة الدوليين للأنشطة المرتبطة بالأصول المشفَّرة، بما فيها العملات المشفَّرة المستقرة، الذي أبرز ضرورة أن تكون العملات المشفَّرة المستقرة مغطاة بتنظيم وإشراف قويين من جانب السلطات المعنية إذا أريد اعتماد هذه العملات كوسيلة دفع شائعة الاستعمال أو أريد لها أن تؤدي أي دور هام آخر في إطار النظام المالي، وذلك بما يتسق مع لوائحها وسياساتها الوطنية؛

31 - ***تلاحظ كذلك*** أعمال مجلس تحقيق الاستقرار المالي بشأن إصلاح الأسواق المالية، وتلتزم بحفظ أو توطيد أطر اللوائح التنظيمية التحوطية الكلية وتدابير مواجهة التقلبات الدورية، وتعيد تأكيد الالتزام بالتعجيل بإنجاز خطة الإصلاح المتعلقة بالتنظيم الرقابي للأسواق المالية، بما في ذلك تقييم المخاطر النظمية المرتبطة بالوساطة المالية غير المصرفية وأسواق المشتقات وإقراض الأوراق المالية واتفاقات إعادة الشراء، والحد من تلك المخاطر إذا اقتضى الأمر، وتعيد أيضا تأكيد الالتزام بمعالجة المخاطر الناشئة عن المؤسسات المالية التي تعتبر "أكبر من أن تُترك عرضة للانهيار" وبمعالجة العناصر العابرة للحدود في التسوية الفعالة لمشاكل المؤسسات المالية المضطربة ذات الأهمية بالنسبة إلى النظام المالي؛

32 - ***تلاحظ*** تزايد المخاطر خارج الإطار التنظيمي، من خلال قنوات من بينها المؤسسات المالية غير المصرفية وتكنولوجيا الخدمات المالية، وتدعو الهيئات التنظيمية المالية إلى التحول بصورة متزايدة نحو دراسة المخاطر الأساسية المرتبطة بالنشاط المالي بدلا من نوع المؤسسة المالية؛

33 - ***تهيب*** بالهيئات التنظيمية المالية إلى تشجيع المؤسسات المالية على بحث الفرص الجديدة المتاحة لتحسين قدرتها على إدارة المخاطر على نحو أفضل، بسبل من ضمنها تدابير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وزيادة الاستفادة من التكنولوجيا للمساعدة في التعامل مع التكاليف ومخاطر التشغيل المتصلة بعلاقات المراسلة المصرفية؛

34 - ***تشدد*** على أهمية الشمول في النظام المالي الدولي على جميع المستويات، وأهمية النظر إلى الشمول المالي باعتباره هدفا من أهداف السياسة العامة في مجال التنظيم المالي، وفقا للأولويات والتشريعات الوطنية؛

35 - ***تكرر التأكيد*** على ضرورة أن تكون المراقبة الفعالة الشاملة والمتعددة الأطراف في صميم الجهود الرامية إلى منع الأزمات، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز مراقبة السياسات المالية للبلدان، وتلاحظ في هذا الصدد الجهود المبذولة حاليا لتحديث نهج المراقبة الذي يتبعه صندوق النقد الدولي بهدف تحسين التكامل بين المراقبة الثنائية والمتعددة الأطراف، علاوة على إقامة روابط عبر الحدود والقطاعات بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التحوطية الكلية، مع الاحتراز الشديد من الآثار غير المباشرة التي قد تخلفها السياسات الاقتصادية والمالية الوطنية على الاقتصاد العالمي؛

36 - ***تشير*** إلى إمكانية أن تستخدم بلدان المصدر التي تنشأ منها تدفقات رأس المال لمجموعات مناسبة من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التحوطية الكلية والسياسات التنظيمية التي تتيح لها تجنب الرفع المالي المفرط والتداعيات العرضية الدولية الكبيرة التي تأتي على شكل تقلبات في تدفقات رأس المال، مع القيام في الوقت نفسه بتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المحلية، وتشجع بلدان المصدر على النظر في اتباع تلك السياسات وعلى تعزيز التوجيه الاستشرافي الشفاف بشأن قرارات السياسة النقدية، وتدعو إلى مزيد من التنسيق على صعيد الاقتصاد الكلي فيما بين الاقتصادات ذات الأهمية النظمية، وهو ما يمكن أن يساعد أيضا على التصدي لتقلبات الأسواق المالية العالمية؛

37 - ***تدعو*** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية، بالتشاور مع الحكومات الوطنية، إلى وضع مبادئ توجيهية مصممة خصيصا بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تجتذب الاستثمارات الدولية الطويلة الأجل، مع الاسترشاد بخطة عام 2030، على نحو يتماشى مع الخطط والسياسات الوطنية، وبهدف التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة المترتبة على تقلبات أسواق رأس المال؛

38 - ***تكرر التأكيد*** على ضرورة عقد العزم على الحد من الاعتماد الآلي على تقييمات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بما في ذلك الاعتماد عليها في اللوائح التنظيمية، والتشجيع على مزيد من المنافسة، وكذلك على اتخاذ التدابير لتفادي التضارب في المصالح عند إصدار التقديرات الائتمانية، وتدعو الدول الأعضاء إلى النظر في مدى جدوى إنشاء وكالات عامة للتصنيف الائتماني؛

39 - ***تدعو*** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى مواصلة تعزيز الشفافية والصرامة التحليلية في آليات تقدير المخاطر، مشيرة إلى ضرورة التقيّد إلى أقصى حد بمعايير موضوعية وشفافة في تقييمات المخاطر السيادية، الأمر الذي يمكن تيسيره عن طريق البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات المعنية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها، وفقا لولاياتها، بشأن هذه المسألة، بما في ذلك إمكانية تأثر آفاق التنمية في البلدان النامية بالدور التي تؤديه الوكالات الخاصة لتقدير الجدارة الائتمانية؛

40 - ***تجدد الالتزام*** بتمكين المرأة من المشاركة الكاملة والمتساوية في الاقتصاد، وبتحقيق المساواة بينها وبين الرجل في الوصول إلى مراكز صنع القرار والقيادة؛

41 - ***ترحب*** بالجهود التي تبذلها المصارف الإنمائية الجديدة لتطوير نظم للضمانات في إطار مشاورات مفتوحة مع أصحاب المصلحة على أساس المعايير الدولية المعمول بها، وتشجع جميع المصارف الإنمائية على إنشاء نظم للضمانات الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تتسم بالشفافية والفعالية والكفاءة والحساسية من حيث التوقيت، أو على تعهّد النظم القائمة؛

42 - ***تكرر التأكيد*** على أن الدول مدعوة بقوة إلى الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير انفرادية، اقتصادية كانت أم مالية أم تجارية، تتنافى والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية؛

43 - ***تطلب*** إلى الأمين العام في هذا الصدد أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين تقريرا عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار، مع التركيز بصفة خاصة على إصلاح النظام المالي الدولي في عصر ما بعد كوفيد-19؛

44 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، البند الفرعي المعنون "النظام المالي الدولي والتنمية"، ما لم يتفق على خلاف ذلك.